ما زال عدد ناقصي التغذية في العالم مرتفعاً بصورة غير مقبولة ويصل تقريباً إلى مليار نسمة بالرغم من انخفاض متوقع عام ٢٠١٠ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٥. ويُعزى هذا التراجع، في قسم كبير منه، إلى توقعات النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٠ – خاصة في البلدان النامية – وإلى انخفاض الأسعار الدولية للمواد الغذائية منذ عام ٢٠٠٨. سوف يضع الارتفاع الأخير في أسعار المواد الغذائية، في حال استمراره، عوائق إضافية أمام الجهود الجارية لخفض معدلات الجوع بقدر أكبر.

ومع ذلك لا تزال التقديرات تشير إلى أنّ مجموع ناقصي التغذية في عام ٢٠١٠ يبلغ ٩٢٥ مليون نسمة، أي ما يعادل نحو ١٦ في المائة من سكان البلدان النامية. وحقيقة بقاء مليار شخص تقريباً من الجياع بعد زوال الأزمتين الأخيرتين، تشير إلى وجود مشكلة هيكلية أكثر عمقاً تزيد من صعوبة تحقيق الغايات المقررة دولياً والمتمثلة في خفض الجوع والتي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦ والهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. كما يبدو واضحاً أن النمو الاقتصادي، رغم أهميته، لن يكون كافياً في حد ذاته لإلغاء ظاهرة الجوع في فترة زمنية مقبولة.

ويركز هذا الإصدار من حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم على السكان الذين يعيشون في مجموعة من البلدان التي ينتشر فيها الجوع على نطاق واسع ومستمر، والتي تواجه تحديات خاصة في تلبية الأهداف الإنمائية للألفية؛ ألا وهي البلدان التي تواجه أزمة ممتدة. وتتميّز هذه البلدان بوجود أزمات تدوم منذ فترة طويلة أو أزمات متكررة، منها ما هو لأسباب طبيعية وأخرى من فعل الإنسان، في ظلّ قدرة محدودة على التصدي لها. ومن أصل ٢٢ بلداً أشار إليها هذا التقرير على أنها بلدان تعاني من أزمة ممتدة (أو توجد فيها مناطق تعاني من أزمة ممتدة)، تفيد آخر البيانات أنّ أكثر من ١٦٦ مليون نسمة يعانون من نقص التغذية، أي ما يعادل ٤٠ في المائة تقريباً من سكان تلك البلدان و٢٠ في المائة تقريباً من مجموع ناقصي التغذية في العالم.

وثمة عوامل عدّة تقف وراء هذا المعدل العالي وغير المقبول من الجوع من بينها النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية التي غالباً ما تترافق مع ضعف الحوكمة أو الإدارة العامة، والشحّ في الموارد، وعدم استدامة النظم المعيشية وانهيار المؤسسات المحلية. وفي ظلّ هذا الكمّ الهائل من العوائق، لا عجب في أن تستمرّ الواحدة من هذه الأزمات الممتدة من تلقاء نفسها.

وليست الأزمات الممتدة سلسلة من الظواهر المنفردة والقصيرة الأمد، وليست انقطاعاً مؤقتاً تتعافى منه البلدان بسهولة وتمضي قدماً على المسار الطبيعي للتنمية الأطول أمداً. لكنها تهديدات مستمرة وأساسية محدقة بالحياة وبسبل المعيشة على حد سواء وقد يصبح من الصعب أكثر فأكثر التغلّب عليها مع الوقت.

وعليه، فإنّ الأزمات الممتدة تستلزم، على وجه الخصوص، مساعدات مصممة خصيصاً لهذا الغرض وموجهة نحو أهداف معيّنة. وتتسم المساعدة التي تركّز على الحاجة الملحة لإنقاذ الأرواح بأهمية حاسمة خلال الأزمات الممتدة – تماماً كما وفي حالات الطوارئ الأقصر مدّة – لكن من الضروري أيضاً، خلال الأزمات الممتدة، توجيه المساعدة نحو العوامل المحرّكة الكامنة ونحو التأثيرات في الآجال الطويلة. وقد يشمل هذا الأمر النزاعات وتفكك المؤسسات واستنزاف الموارد وفقدان سبل المعيشة ونزوح السكان. فهناك حاجة ماسة إلى المساعدة في الأزمات الممتدة من أجل حماية سبل المعيشة وإنقاذ الأرواح وذلك من شأنه أن يساعد البلد المعني في إتباع طريق الانتعاش.

ورغم هذه الاحتياجات الإضافية، ثمة ما يبعث على القلق في اتجاهات المساعدات الإنمائية: إذ أنّ ما يقرب من ثلثي البلدان التي تعاني من أزمة ممتدة تحصل على نسبة أقلّ من المساعدات الإنمائية للفرد الواحد مقارنة بالمتوسط المسجل في أقلّ البلدان نمواً. والأهم من ذلك أنّ الزراعة تحصل على نسبة لا تتعدى ٣ أو ٤ في المائة من الأموال المخصصة للمساعدات الإنمائية والإنسانية في البلدان التي تعاني من أزمة ممتدة، رغم أنها تشكل ٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان وتدعم سبل المعيشة لنحو ٦٢ في المائة من سكانها.

وهناك العديد من الإجراءات التي يمكننا أن نتخذها لتحسين طريقة التعامل مع الأزمات الممتدة وتوفير مساعدات أكثر فعالية واستدامة لأولئك الذين يعيشون في هذه الأوضاع. وتفيد تجربة عدد كبير من البلدان أنّ إسناد أنشطة المساعدة الأطول أجلاً إلى المؤسسات الموجودة أصلاً أو التي أعيد تنشيطها إنما هو جلّ الأمل في تحقيق الاستدامة في المدى البعيد وتحسين فعلي للأمن الغذائي. ومن شأن آليات الرعاية الاجتماعية، من قبيل الوجبات المدرسية والمساعدات النقدية وأنشطة الغذاء مقابل العمل والقسائم، يمكن أن تحدث فارقاً حيوياً في الأجل الطويل. وتساهم المساعدة الغذائية في بناء آليات الرعاية الاجتماعية المذكورة – وذلك من خلال توفير الأغذية كجزء من برامج شبكات الأمان وتحفيز الأسواق عبر شراء إمدادات المعونة الغذائية في الأسواق المحلية أو بواسطة الخطط المعتمدة على الموارد النقدية – وهذا يساعد في سدّ الثغرة بين المساعدات الإنسانية التقليدية والمساعدات الإنمائية الأبعد أجلاً. لذلك يجب أن تهدف الجهود المبذولة إلى تحقيق تحسّن مستدام في الأجل البعيد في القدرة الإنتاجية للبلدان الضعيفة بموازاة زيادة قدرتها على الصمود في وجه الصدمات. وتقوم هذه الاستجابات المحسنة على فهم جيد لطبيعة الأزمات الممتدة ذاتها وهو ما يشكل خطوة أساسية نحو التصدي لهذه المشكلات المحددة. وهذه الرسائل تتبلور بصورة أوضح في التقرير وتشكل الأساس لتوصيات محددة ترمي إلى فهم حالات الأزمات الممتدة والأهم من ذلك مواجهتها على نحو أقوى وأفضل لمساعدة السكان في الأزمات الممتدة في كسر حلقة التدهور.

وإنّ هذا الإصدار من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في ٢٠١٠ يأتي، مرة أخرى ثمرة تعاون وثيق بين منظمتينا والشركاء الآخرين. ومما لا شكّ فيه أنّ الاستفادة من خبرات الموظفين ومعارفهم في كلتا المنظمتين قد أعطت نظرة جديدة لقضايا انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من أزمة ممتدة وشكّلت منطلقاً لرؤية جديدة تجمع بين مزايا المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية الأطول أجلاً. ويحدونا الأمل على أن يفيد هذا التقرير في صياغة الاستجابات التي سيتخذها صانعو القرارات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحسين الأمن الغذائي بصورة مستدامة في ظلّ الأزمات الممتدة، وفي نهاية المطاف، إنقاذ الأرواح وتعزيز المجتمعات المحلية والمساعدة في بناء مستقبل يحدوه المزيد من الأمل والنجاح والاكتفاء الذاتي.

جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

جوزيت شيران
المديرة التنفيذية
لبرنامج الأغذية العالمي

أُعدّ تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٠ تحت الإشراف العام للسيد حافظ غانم، المدير العام المساعد، وبتوجيه من فريق الإدارة التابع لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتولى مهمة التنسيق الفني للمطبوع Kostas Stamoulis وKeith Wiebe اللذان يعملان في قسم اقتصاديات التنمية الزراعية، بمعاونة المحررَين الفنيَين Luca Alinovi وLuca Russo اللذين يعملان في قسم اقتصاديات التنمية الزراعية والسيد Dan Maxwell الذي يعمل في مركز Feinstein الدولي في جامعة Tufts. وأعدّ موظفو قسم الإحصاء البيانات الأساسية عن نقص التغذية.

وهذه هي السنة الثانية التي تشترك فيها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي معاً في إعداد تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. وقد تولى السيد Nicholas Crawford والسيدة Sarah Laughton، اللذان يعملان في قسم السياسات والتخطيط والاستراتيجيات في برنامج الأغذية العالمي، مهمة التنسيق الفني لجميع المساهمات المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، وقدما آراءً مستبصرة ومشورة قيّمة عند استعراض المسودات.

وأعدّت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفصل المعنون "نقص التغذية حول العالم في سنة ٢٠١٠" وذلك بمساهمات فنية رئيسية من السيدين Luca Alinovi وErdgin Mane (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية).

وفي الفصل المعنون "البلدان التي تعاني من أزمة ممتدة: من هي ولمَ تستحقّ اهتماماً خاصاً"، أعدّ Dan Maxwell، بمعاونة Luca Alinovi وLuca Russo، القسم المعنون "السمات المشتركة بين البلدان التي تعاني من أزمة ممتدة". وقدّم Kisan Gunjal، الذي يعمل في قسم التجارة والأسواق، البيانات الخاصة بالنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة التي نُظر فيها في ما يتعلق بهذا الفصل من أجل اختيار البلدان التي تعاني من أزمة ممتدة. أما القسم المعنون "كيفية تأقلم سُبل المعيشة في ظلّ الأزمات الممتدة" فقد قدّمته Margie Buchanan-Smith وSusan Jaspars وSara Pantuliano اللاتي يعملن في معهد التنمية في ما وراء البحار. وساهم Gabriel Rugalema وLibor Stloukal في إعداد القسم المعنون "القضايا الجنسانية في ظل الأزمات الممتدة" وعاونه في ذلك Carina Hirsch وJoseph Ssentongo اللذان يعملان في قسم القضايا الجنسانية والإنصاف والعمالة الريفية. وأعدّ كل من Karel Callens التي تعمل في قسم دعم إعداد السياسات والبرامج القسم المعنون "التعلُّم من الاستجابات المجتمعية والبناء عليها"، بمساهمات من Kevin Gallagher (مكتب منظمة الأغذية والزراعة في سيراليون) وLuca Russo (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية) وRene Salazar (مكتب سيراليون التابع للمعهد الإقليمي للتعليم المجتمعي في جنوب شرق آسيا) وOriane Turot (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية).

وفي الفصل المعنون "الاستجابات الوطنية والدولية للأزمات الممتدة"، أعدّ Luca Russo وWinnie Bell (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية) القسم المعنون "تحليل تدفقات المعونة إلى البلدان التي تعاني من أزمة ممتدة"، في حين تولى Daniel Coppard وAsma Zubair اللذان يعملان في مجال المبادرات الإنمائية، توفير الإحصاءات والتحليل والدعم. وأعدّ Nicholas Crawford و Sarah Laughton، وكلاهما يعملان في برنامج الأغذية العالمي، القسم المعنون "المساعدات الغذائية الإنسانية في ظلّ الأزمات الممتدة"، مع تقديم Saskia de Pee وMartin W. Bloem وTina van den Briel مساهمة إضافية (الإطار ٦) نيابة عن برنامج الأغذية العالمي. وأعدّ Ugo Gentilini، الذي يعمل في قسم السياسات والتخطيط والاستراتيجيات في برنامج الأغذية العالمي، القسم المعنون "نحو الرعاية الاجتماعية في ظلّ الأزمات الممتدة". وأعدّت Jennifer Nyberg وNeil Marsland وLucia Palombi وDick Trenchard الذين يعملون في قسم عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، القسم المعنون "استخدام الاستجابات القصيرة الأجل لدعم الانتعاش الأطول أجلاً في الزراعة والأمن الغذائي". وأعدّت Karel Callens (قسم دعم إعداد السياسات والبرامج)، بالتعاون مع Margarida David e Silva وChristopher Tanner (اللذين يعملان في مكتب منظمة الأغذية والزراعة في موزامبيق)، القسم الأخير المعنون "التجارب الناجحة: مثال موزامبيق".

وأعدّ Luca Alinovi وDan Maxwell الفصل الأخير المعنون "نحو كفالة الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة: إجراءات موصى بها"، وساهم Luca Russo أيضاً في إعداد هذا الفصل. وقدّم Nick Haan وZoé Druilhe (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية) مساهمات إضافية في الإطار ١٢.

وأعدّ Ricardo Sibrian الجدول ١ في الملحق الفني بدعم من Cinzia Cerri وSeevalingum Ramasawmy (قسم الإحصاء) وErdgin Mane (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية). وساهم رفيق محجوبي وPanagiotis Karfakis (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية) بالإسقاطات الأولية. وتمّت عملية التحرير في ضوء التعليقات والاقتراحات والمدخلات القيّمة التي قدّمها Jean Balié (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية) وأبو بكر بن بالحسن (مكتب المدير العام) وAndré Croppenstedt (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية) وDavid Dawe (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية) وBénédicte de la Brière (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية) وXiaoning Gong (قسم الإحصاء) وDavid Hallam (قسم التجارة والأسواق) وعارف حسين (برنامج الأغذية العالمي) وHenri Josserand (قسم التجارة والأسواق)، وDavid Marshall (قسم الإحصاء) وSteven Were Omamo (برنامج الأغذية العالمي) وTerri Raney (قسم اقتصاديات التنمية الزراعية) وAlexander Sarris (قسم التجارة والأسواق) وShahla Shapouri التي تعمل في دائرة الشؤون الاقتصادية والبحوث في وزارة الزراعة في الولايات المتحدة وDick Trenchard (قسم عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل) وJeff Tschirley (قسم عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل)

وMarcela Villarreal (قسم القضايا الجنسانية والإنصاف والعمالة الريفية). وقام Paul Neate، الذي ساعد في تحرير النسخة الإنكليزية من التقرير، بتحسين سهولة قراءة التقرير تحسيناً كبيراً. وقدّمت Daniela Farinelli دعماً إدارياً ممتازاً، وقدم كل من Lavinia Antonaci وWinnie Bell وMarco D'Errico وErdgin Mane وDenise Melvin، أشكالاً منوّعة من البحوث والدعم التي كانت مفيدة طيلة عملية إعداد التقرير.

وقدّمت شركة Visiontime خدمات التحرير اللغوي والرسوم البيانية والتوضيب. وقدّمت دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق، في إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية في منظمة الأغذية والزراعة، خدمات الترجمة والطباعة.